درس المغرب العربي بين التكامل و التحديات

مرحبا بكم اعزاءي في موقع www.jami3dorosmaroc.com، اليوم سوف نقدم لكم شرح **لثاني دروس الجغرافيا للسنة الثالثة اعدادي الدورة الأولى** ، وهو درس **المغرب العربي بين التكامل والتحديات** الاجتماعيات للثالثة اعدادي.

ما هي أوجه التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي؟

تتنوع أوجه التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ، و ذلك لتوفر ها على ثروات فلاحيه و باطنية متنوعة و مختلفة من دولة لأخرى الشيء الذي يجعلها عنصر مهم من عناصر التكامل ، بحيث تصدر الدول المنتجات التي تتوفر عليها بينما تستورد الدول المنتجات التي لا تتوفر عليها لسد حاجياتها مما يخلق تكاملا اقتصاديا.

التكامل بين بلدان المغرب العربي من خلال حركة الواردات

تمكن حركة الواردات الدول المغاربية من سداد حاجياتها من مختلف المنتجات ، مما يخلق تكاملا اقتصاديا يسد العجز الذي تعاني منه أي دولة.

فيما يلي جدول يوضح حجم الواردات بين دول المغرب العربي بالمليون دولار لسنة 2011م:

البلد	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا	مجموع الواردات	الترتيب
المغرب	*****	1043.5	275.5	31.1	1.4	1351.5	الأول
الجزائر	240.2	*****	428.8	7.8	0.2	677	الثالث
تونس	93.5	636.7	*****	22.4	01	753.6	الثاني
ليبيا	23.7	42.6	390	*****	00	456.3	الرابع
موريتانيا	87.4	1.4	26.8	00	*****	115.6	الخامس

استنتاج

يرجع اختلاف حجم الواردات بين بلدان المغرب العربي بالأساس لنوعية و كمية المنتجات التي يفتقدها كل بلد ، فبالنسبة للمغرب على سبيل المثال يستورد كميات كبيرة من الموارد الطاقية ليغطي حاجته من الطاقة التي تعتبر عنصر أساسي للعجلة الاقتصادية و هذا ما يخلق التكامل بين هذه الدول.

التكامل بين بلدان المغرب العربي من خلال حركة الصادرات

تعمل حركة الصادرات على تنشيط اقتصاد الدول المصدرة و على سد حاجيات الدول المستوردة ، بحيث تقوم الدول المغاربية بتصدير المواد و المنتجات التي تتوفر عليها بينما تستورد الدول المنتجات التي تفتقرها لتسد حاجياتها منها مما يخلق نوعا من التكامل الاقتصادي لهذه الدول.

جدول يوضح حجم الصادرات بين دول المغرب العربي بالمليون دولار لسنة 2011م.

البلد	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا	المجموع
المغرب	*****	*153.8	129.4	42.4	79.4	405
الجزائر	851.4	*****	702.5	11.4	0.7	1566
تونس	239.1	485.9	*****	783.7	25.7	1534.4
ليبيا	48.5	29.4	210	*****	00	287.9
موريتانيا	1.3	00	2.7	00	*****	4

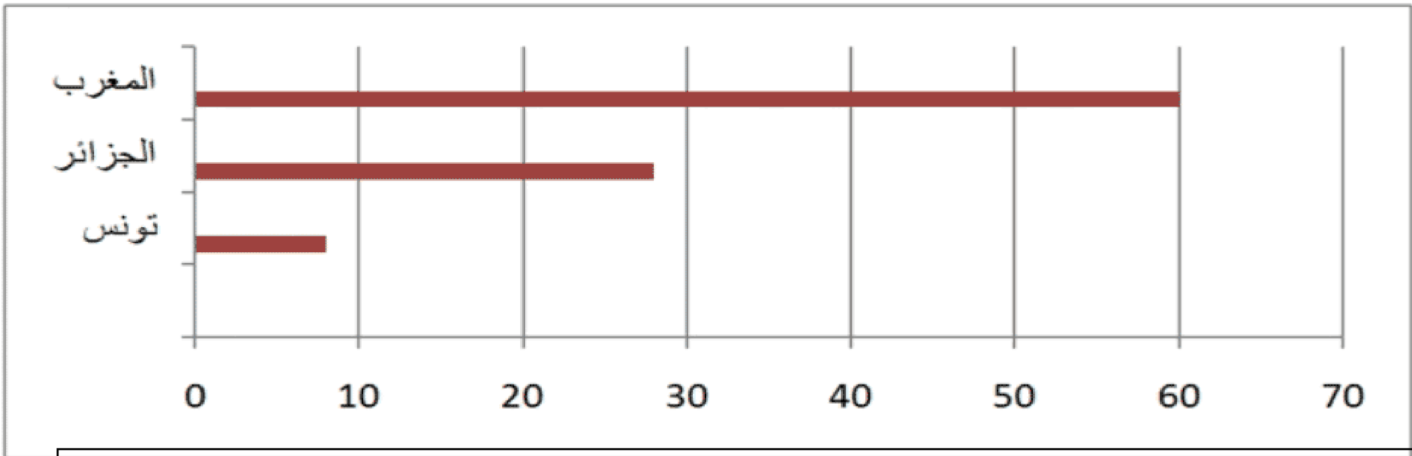
استنتاج

يرجع اختلاف حجم الصادرات بين بلدان المغرب العربي، بالأساس لنوعية و كمية المنتجات التي يتوفر عليها البلد المصدر و لكمية الطلب على هذه المنتجات في السوق الدولي ، و بشكل عام تخلق عملية التصدير بين دول المغرب العربي تكامل اقتصادي لانها تنشط اقتصاد هذه الدول من خلال تصديرها لمنتجاتها و استيرادها لمنتجات الآخرين.

التحدي المائي ببلدان المغرب العربي

يعتبر الماء المادة الحيوية الأساسية للحياة إلا أن موارده بدأت تقل في الدول المغاربية بشكل مستمر و ذلك نضرا لانتشار التصحر و الجفاف بالإضافة إلى السلوك الغير عقلاني للمواطنين.

يوضح المبيان التالي حجم احتياطي المياه لبعض دول المغرب العربي بالمليار m3



نلاحظ من خلال هذا المبيان أن المغرب يتوفر على أعلى كمية مدخرات مائية و التي تقدر بـ60 مليار m3 ، بينما تونس تتوفر على أقل كمية من المدخرات.

و رغم ذلك فالإحصائيات المعتمدة على كمية الاحتياطي و نسبة الاستهلاك ، تشير إلى أن بعض هذه الدول سيعرف خصاص في هذه المادة بينما البعض الأخر بدأ بالفعل يعاني من هذه المشكلة ، لاحظ التوقعات التالية:

- الجزائر يتوقع نفاد مخزونها حا ليا.
- تونس تم توقع نفاد مخزونها سنة 2010.
- المغرب يتم توقع نفاد مخزونه سنة 2020.

ملاحظة

نلاحظ أن الاحتياطي من المياه ببلدان المغرب العربي يتناقص بسرعة مما يتوقع استنزافه خلال فترة قصيرة. لذا يجب الحفاظ عليه و ترشيد استعماله.

التحدي الديموغرافي لبلدان المغرب العربي

من أهم التحديات التي تعاني منها دول المغرب العربي هي النمو السكاني المتزايد ،و الذي يرافقه تدفق مستمر للسكان من الريف إلى المدن مما ينتج يتسبب في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، الشيء الذي سيخلق عدة مشاكل مستقبلية كتدهور الحياة الاجتماعية بشكل عام بسبب نقص المنتجات الفلاحية و الموارد المائية التي يحدثها النمو الديموغرافي.

و يوضح الجدول التالي كيفية تطور نسبة النمو الديمغرافي ببلدان المغرب العربي من لسنة 1975 و 2002 و 2012.

البلدان/السنة	1975م	2002	2012م	الترتيب
موريتانيا	2.5	2.7	1.4	الأولى
الجزائر	2.5	1.5	1.4	الثانية
المغرب	2	1.5	1	الثالثة
تونس	2	1	1	الرابعة
ليبيا	3	1.8	0.8	الخامسة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن موريتانيا عرفت أعلى نسبة سكاني قدرت في مجمل الثلاث سنوات بـ6.6% بينما تونس عرفت أقل نسبة و التي وصلت لـ4% في المجمل.

التحدي الاقتصادي لبلدان المغرب العربي

تعاني دول المغرب العربي من عدة مشاكل اقتصادية ناجمة عن التبعية الاقتصادية للدول المصنعة بسبب ضعف قيمة الحركة التجارية بين بلدان المغرب العربي و ضعف إمكانياتها الصناعية و تفاقم الديون الخارجية، مما يخلق عدة مشاكل أهمها مشكل التنمة.

مشكل التنمية بالمغرب العربي

تتوفر معظم دول المغرب العربي على نتاج داخلي خام و مؤشر تنمية متوسط نسبيا بالمقارنة مع التكتلات الدولية الأخرى كالاتحاد الأوروبي.

الناتج الداخلي الخام لبلدان المغرب العربي

الناتج الداخلي الخام هو مجموع القيم الاضافية التي يساهم بها الافراد و المؤسسات النشيطة بالبلد ، لاحظ الجدول التالي الذي يبين قيمة الناتج الداخلي بالمليار دولار لكل بلد لسنة 2013/2014.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر كانت تتوفر على أكبر قيمة ناتج داخلي خام في سنة 2014 يليها المغرب بينما كانت تتوفر موريتانيا على أقل قيمة.

البلدان	الناتج الداخلي الخام بمليار دولار لسنة 2013م	الدخل الفردي بالدولار لسنة 2013م
الجزائر	215	5668.4
المغرب	104.8	3189.9
ليبيا	70.9	10863.6
تونس	48.4	4431.3
موريتانيا	4.2	1125.9

مؤشر التنمية البشرية

مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر ابتكرته الأمم المتحدة تقيس به مستوى رفاهية الشعوب في العالم وتصنف كل دولة حسب معطياتها ويشمل متوسط العمر،مستوى التعليم والأمية ومستوى العيش لكل فرد ، و يبين الجدول التالي قيمة مؤشر التنمية البشرية لبلدان المغرب العربي لسنة 2013

الدول	المؤشر	الرتبة العالمية	الرتبة في المغرب العربي
ليبيا	0.769	64	الأول
تونس	0.712	94	الثاني
الجزائر	0.713	93	الثالث
المغرب	0.591	130	الرابع
موريتانيا	0.467	155	الخامس

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم الدول المغاربية تتوفر على مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح بين 0.5 و 0.7 ، الا موريتانيا التي تتوفر على اضعف مؤشر بقيمة 0.4.

حجم الديون لبلدان المغرب العربي من الخارج

تعد الديون الخارجية من أهم التحديات الاقتصادية التي تقف عقبة أمام نمو اقتصاد بلدان المغرب العربي فهو يؤثر بشكل سلبي على تطور هذه البلدان و على مؤشرات نموها، لاحظ الجدول التالي الذي يوضح لنا بالأرقام نسبة الديون الخارجيةمن حجم الناتج الداخلي الخام لدول المغرب العربي لسنتي 2008م و سنة 2009م.

الدول	2008م	2009م	التطور
المغرب	17.8	24.14	ارتفاع
الجزائر	6.7	3.40	انخفاض
تونس	50.2	59.52	ارتفاع
ليبيا	9.4	3.37	انخفاض
موريتانيا	41.1	61.61	ارتفاع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الديون الخارجية للدول المغاربية تزداد بشكل مستمر ، كما أنا دولة تونس تتوفر على أكبر نسبة ، اذ تعادل ديونها الخارجي نسبة 109.71% من حجم ناتجها الداخلي الخام لسنتي 2008 و 2009 بينما كانت تتوفر الجزائر على أقل نسبة ديون خارجية و التي قدرت ب10.1% من حجم ناتجها الداخلي الخام لنفس الفترة.

و يرجع السبب في تزايد الديون الخارجية لغالبية بلدان المغرب العربي للنقص الذي تعاني منه هذه الدول في بعض المنتجات الحيوية ، كالمغرب على سبيل المثال الذي يفتقد للموارد الطاقية مما يجعله يلجئ الى الاقتراض من الدول الأجنبية كي يسد حاجياتها من الطاقة و غيره من المنتجات الضرورية.

التحدي الاجتماعي لبلدان المغرب العربي

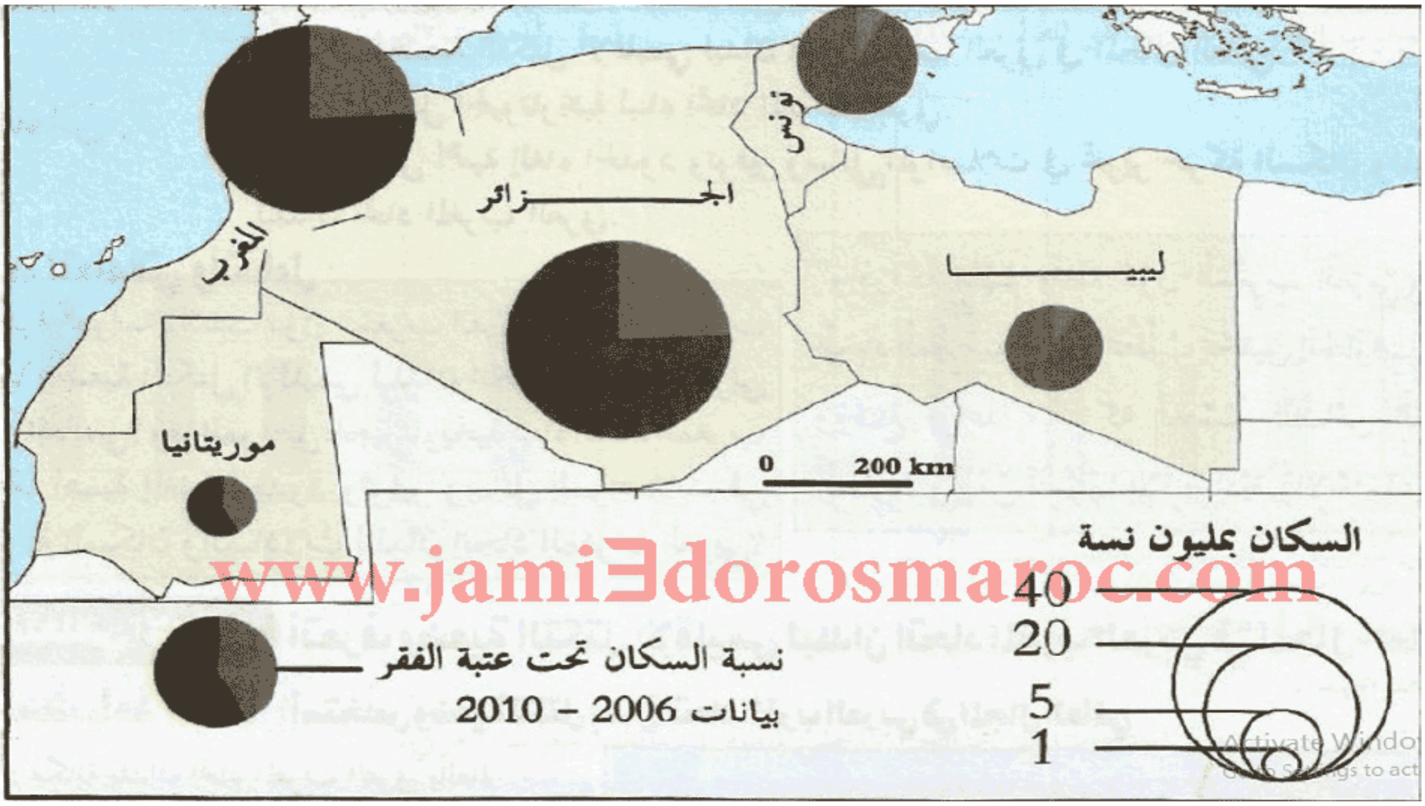
تخلق المشاكل الاقتصادية لدول المغرب العديد من التحديات الاجتماعية أهمها الهجرة السرية و تفشي الفقر.

مشكلة الهجرة و الفقر ببلدان المغرب العربي

تشكل الهجرة السرية أو القانونية عائقا أما التنمية الاقتصادية للبلدان المغاربية و ذلك بسبب استنزاف الأدمغة و الطاقات القادرة على العمل ، مما يجعل هذه الدول في خصاص دائم للكفاءات و يخلق لها عدة مشاكل تنعكس في الأخير على المجتمع و تزيد من انتشار الفقر، تبين الخريطة التالية نسبة السكان تحت عتبة الفقر المادي لسنة من سنة 2006 ل2010.

ملاحظة

عتبة الفقر المادي هي الحد الأدنى للحرمان المادي الذي يقاس بدخل يقل عن 2 دولار في اليوم.



نلاحظ من خلال الخريطة أعلاه أن معظم دول المغرب العربي احتلت نسب مهمة من السكان تحت عتبة الفقر المادي ، اذ وصلت نسبة السكان تحت عتبة الفقر لدولة موريتانيا لأعلى نسبة فقر مقارنة مع باقي الدول و التي تقدر ب37% في فترة 2006-2010 ، بينما عرفت ليبيا و تونس في نفس الفترة أقل نسبة فقر.

الخاتمة

تتوفر بلدان المغرب العربي على ثروات و موارد مختلفة ، يمكن توظيفها في خلق تكامل اقتصادي حقيقي بالرفع من قيمة التبادلات التجارية.